تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

أ. بلحسن فيصل

جامعة الشلف

إن الحياة الاقتصادية تتنوع بتنوع الاعوان الاقتصاديين الناشطين في محيطها.من بين الأعوان الاقتصاديين سوف نتطرق إلى الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتحدد بعدد معين و محدود من العمال المشغلين تحت لواؤها و من رأسمال متوسط نوعا ما بالمقارنة مع المؤسسات الضخمة والمتعددة الجنسيات من حيث المحورين الأساسين رأسمال و عدد العمال.
سوف نقوم بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحديد وسائل تمويلها و منه يتضح لنا أهمية و دور هدا النوع من المؤسسات في تطوير الحياة الاجتماعية (توظيف العمال)إنتاج الثورة (من الناحية الاقتصادية)كل هدا لا يعتمد على رأس مال ضخم لأجل دلك هدا ما تحتاجه المؤسسات في واقعنا المالي الحالي.
هده الدراسة سوف تساعدنا على تحديد دور أهمية التمويل ,في ظل التعاون الأورومتوسطي ,رسم الطرق المستعملة في التمويل,كدا العلاقة التي سوف تظهر في النظام المصرفي.
سنستخدم المنهاج التحليلي في مراجعتنا للأرقام المعتمدة في الدراسة لاحقا, من حيث القيمة و كدا الجهة المتاحة أو المساعدة,أيضا سنستعمل المنهج الوصفي في وصفنا للعلاقة التي تربط بين طرفي التعاون الاورومتوسطي
تم التطرق إلى هدا الموضوع لآجل تحليل العلاقة التي تربط بين المؤسسة المتوسطة و الصغيرة من جهة و المؤسسات الممولة من جهة أخرى.
في الجانب الأول: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات المصرفية البنكية,و كدا طريقة التعامل.
من الجانب الثانية: سوف نقوم بتحليل التمويل في حالة التعاون الأورومتوسطي أو الشراكة أور ومتوسطية و ما إن كان اختلاف الأنظمة المصرفية سيؤثر على العملية التمويلية.
إن تمويل هدا النوع من المؤسسات له أهمية كبيرة في المحيط الاقتصادي على المستوى المحلي أو الدولي على حد سواء.تكمن هده الأهمية في أثر هدا التمويل على عملية إنشاء هده المؤسسات, تطورها و استمرارها في النشاط.نلاحظ أنه لأجل تكوين مؤسسة من هدا النوع لا يستدعي مبالغ مالية ضخمة, على عكس الشركات الكبيرة.
يمكن ملاحظة هده الأهمية في مدى تجاوب المؤسسات المصرفية مع متطلبات هده المؤسسات و ما يمكن أن يتضمن عنه من اقتراض مباشر (الحصول على قروض قصيرة ومتوسطة أو طويلة الأجل).
هناك تمويل عن طريق الاستدان من بضائع و سلع و خدمات الأمر الذي يسمح للمؤسسات بتطوير نشاطها دون إظهار مبالغ مالية في الواقع.
أيضا إن التعاون أور ومتوسطية ,استخدمت فيها برامج تمويلية مباشرة لقطاعات معنية لأجل هدف معين مع وسائل معينة.بعد هدا يمكننا أن نتساءل عن مدى أهمية هده المؤسسات في المحيط الاقتصادي.

- هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تحقق نفس نتائج الشركات الضخمة.
- هل يمكن التحدث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه خطأ أو سوء تسيير, فلماذا لا تقوم البنوك مثلا بتجميع كل المبالغ التي تمول ا عدد من هده المؤسسات لأجل تمويل شركة واحدة فقط.
- هل المرونة التي تتمتع ا هده المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي نفس المرونة التي نستخرجها من تسيير الشركات الضخمة.
- هل حجم المؤسسة يجعله عائق أمام التحولات المفاجئة و التغيرات السريعة, و هل حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على التأقلم السريع مع مؤثرات السوق حيث التنافسية, تغير السياسة التجارية بسرعة.
- الفرضيات:

إن تمويل المؤسسات الكبيرة يحتاج إلى أموال ضخمة,هدا ما لا تستطيع أن تتحمله مؤسسة مالية أو اقتصاد معين.مثل الاقتصاد الجزائري في هده الفترة.عكس ما تم عمله في فترة 70و 80 و مرحلة التخطيط و ظهور المركبات الصناعية الضخمة ذات الميزانية المرتفعة.

- سرعة تأثر المؤسسات الكبيرة تكون نوعا ما بطيئة. و مدى تأقلمها مع المتغيرات يحتاج إلى وقت طويل.

البطالة التي تعاني منها الاقتصاديات تحتاج إلى الإبداع الشخصي(الفردي) حيث يتم الاحتكاك بين المدير و العامل الأمر الذي يسمح بإبراز القدرات الشخصية لكل فرد, عكس ما نراه في هيكل الشركات المتعددة الجنسيات.
إن مكانة الدول المطلة على البجر المتوسط و التي من بينها الجزائر,الجي وسياسية والاقتصادية المتميزة تجعلها تحتل مكانة هامة في السياسات الاقتصادية التي يرسمها الاتحاد الأوروبي والتي بدأت تتبلور مند اجتماع برشلونة مند أكثر من 10سنوات.
هده الدول الجنوبية لضفة البحر المتوسط لها عدة مؤهلات ساعد ا على الظفر ده المكانة المميزة وتحقيق عدة انجازات أخرى. يمكن التطرق إلى هده المؤهلات باختصار
-القرب الجغرافي من منطقة الاتحاد الأوروبي,حيث نجد بالنسبة لتركيا إن لها حدود برية مع هدا التكتل الإقليمي و على بعد 15كم بين منطقة طنجة المغربية والجزيرة الاسبانية.

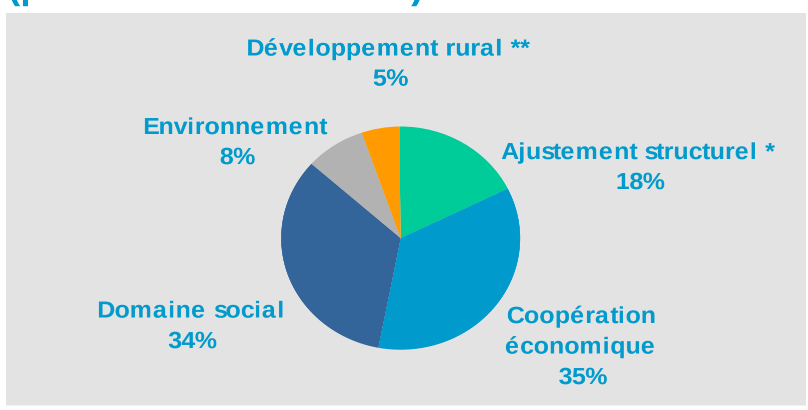
-المستوى الجيد الهياكل القاعدية التي تتمتع ا معظم هده دول, أي إن الطرقات, الموانئ, المطارات والمنشآت القاعدية موجودة وبمستوى جيد.
-اليد العاملة المؤهلة والمتوفرة بنسبة عالية,مع ارتفاع البطالة في جميع الدول المدروسة.وتكون قيمة استغلالها في جميع الحالات رخيصة عن ما هي معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.حسب دراسة مركز الأبحاث و الدراسات التطبيقية في التنمية.
-نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي هي المستثمر الأول في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يعادل 29 مليار دولار في اية 2002 بالنسبة موع ما تم استثماره في مجموع الدول محمولة.أما الولايات المتحدة,فتأتي في المرتبة الثانية بما يعادل 14 مليار دولار.
إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الجنوبية للبحر المتوسط أمر مهم لمرحلة الانتقال.هذه المرحلة تتم عن طريق إعادة تأهيل, تطوير وخلق صناعات جديدة(مؤسسات جديدة).
فالاتحاد الأوروبي يستطيع أن يساعد دول البحر المتوسط في تحطي العجز الظاهر في التسيير الجيد,في تخفيف الإجراءات الجمركية وتسريعها,إن تقوم المؤسسات بعمليا ا في شفافية وان تتميز بالاستقرار لكي تحافظ على استقرار السوق.إن تقوم بتطبيق التصنيفات العالمية في الإنتاج والتسيير. و أن يتم إقرار قانون صارم يستعمل في حالة نشوب ال اعات.كل هدا بواسطة محفزاته المالية والخبرة التي تتمتع ا دول الاتحاد الأوروبي.
إن أدوات النمو الاقتصادي في الدول الجنوبية للبحر المتوسط تتلخص في 5 عناصر
-الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاديات العالمية بصفة عامة.
-تطوير مناخ للأعمال
-رفع مستوى الاستثمار الأجنبي.
-خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة والانتقال من اقتصاد عمومي إلى اقتصاد خاص.
-الاستقلالية عن الإيرادات البترولية.
لدينا دراسة قامت ا مؤسسة تابعة للبنك الدولي على 138 دولة على مستوى العالم, على أساس العناصر التالية
مدة تكوين المؤسسات
مدى تحقيق العقود
سرعة توظيف و تسريح العمال
عملية تمويل المؤسسات
عملية تصفية المؤسسة
إن الجانب الذي يهمنا في الدراسة هو الجانب التمويلي للمؤسسة والتي يتبين من المخطط التالي على أن نسبة التمويل تكاد تنعدم أو معدومة حقا.
إن البنك الأوروبي للاستثمار المنشأ سنة1958 مباشرة بعد معاهدة روما التي تعد نقطة الانطلاقة للاتحاد,قام بتمويل دول جنوب الضفة المتوسطية,إذ يعتبر الشريك الرئيسي لبرنامج الشراكة الاوروتوسطية.فتطوره ملفت للانتباه حيث أن قيمة الاستثمارات ارتفعت من 200 مليون أورو سنة1990 إلى 680مليون أورو سنة1996,ثم ما يقارب 1500مليون أورو سنة2001.
هدا الارتفاع في حجم الاستثمارات ارتبط مع تنوع التدخلات في شتى ا الات الاقتصادية أي من القيمة الكلية المقدمة من طرف البنك و المقدرة 7,4 مليار أورو إلى الدول الجنوبية مند سنة1996-2001 يمكن تحليلها على النحو التالي
-التدخل في القطاع الخاص(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,المشاريع الصناعية الصغيرة)بقيمة 2مليار أورو.
-أن نسبة17 في المائة من محفظة البنك مقدمة إلى الجزائر وجدها.
ـأيضا إن البنوك العالمية المقيمة في هده المنطقة لها دور في مجال التمويل أو برنامج الشراكة الاورومتوسطية فهي تتدخل عن طريق مراكزها المتمركزة في هد المنطقة ,تقوم بتطبيق برامج الشراكة التي تملى نتيجة تطبيق برامج الشراكة الاورومتوسطية. فبتحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هده المناطق يمكن استنتاج العناصر التالية :
-ضعف أدوات الإنتاج
-هياكل مالية غير مهيأة أو معروفة
-مرد ودية ضعيفة وثقافة التبادل
-انعدام الاندماج الجهوي
فهده البنوك الأوروبية ,بتواجدها في هده المناطق ,تعتبر محلية و هدا ما يؤدي ا إلى المشاركة في تحقيق برامج الشراكة المسطرة حسب الفترات المدروسة دون اللجوء إلى عناصر خارجية .يتم التدخل كمل يلي
-عن طريق توزيع أو منع (تقويض المساعدات المقدمة في برامج الشراكة الاورومتوسطية, أو مساعدات الدول الأعضاء في إطار المساعدات الثنائية.
-المشاركة بالخبرة في مجال التسيير الذي تتمتع به المؤسسات الأوروبية في مجال التصحيح الهيكلي الذي خص اقتصاديات معظم الدول العربية.

-المشاركة في الاستثمار المباشر واستعمال أدوات مالية جديدة مثل
إن وسيلة تدخل دول للإتحاد الأوروبي في اقتصاديات الدول العربية يتم أيضا عن طريق التمويلات المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار في إطار برنامج فيميب.

***برنامج ميدا MEDA I**

إن برنامج ميدا سار المفعول:1995-1999. من بين الأهداف المسطرة في هدا البرنامج
-المساعدة في الانتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد سوق لأجل تحقيق منطقة تبادل حر في مطلع 2010.
-تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود.
إن المساعدات المقدمة من طرف الدول للإتحاد الأوروبي في إطار هدا البرنامج وصلت إلى 5350مليون أورو,و أن 90%من هده القيمة مقدمة في إطار التعاون الثنائي و10% الباقية خصصت للتعاون الجهوي. و أن 18%من قيمة الكلية للبرنامج استخدامها في نطاق التصحيح الهيكلي للاقتصاديات.



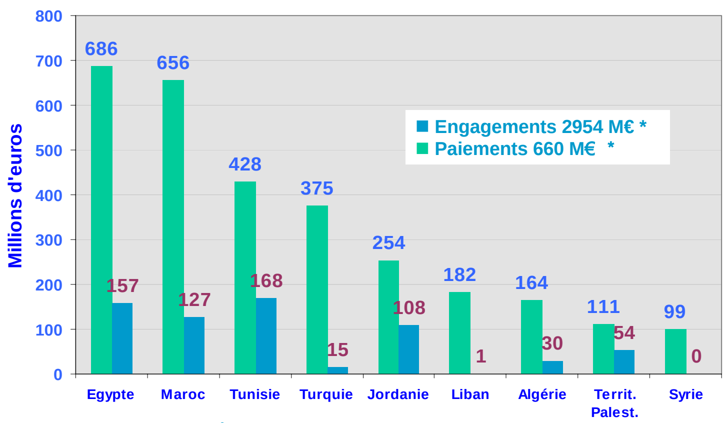


يوضح المخطط أعلاه نسبة المساعدة المالية لدول الاتحاد الأوروبي لم تستثني أي مجال,هناك الجانب الاجتماعي,التنمية الريفية والبيئة له حصة الكبرى. وهو ما يبين أن هذا البرنامج يعد المناخ الاجتماعي لدول العربية
لأجل منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها في هده المنطقة.
أمل الجانب الاقتصادي,فهو يبرز المكانة التي تحتلها اقتصاديات الدول العربية بالنسبة للأوروبية,حيث يظهر المخطط أن التعاون الاقتصادي في المرتبة الأولى,الذي يظهر مدى الأهمية التي تمليها الدول الأوروبية للأسواق العربية .

Convention régionale
sur le partenariat euro-méditérranéen

MEDA I 1995 - 1999

Répartition des engagements et paiements bilatéraux



* Rappel : programme régional : Eng. 480 M€ Paiements 230 M€

8

10 février 2002

يوضح لنا هدا المخطط مجمل المساعدات والتعهدات التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط,و التي يظهر أن قيمة التعهدات وصل إلى قيمة2964 مليون اورو,بينما ما تم تحقيقه من مجموع التعهدات يقارب 880ملين اورو.وهذا راجع إلى الشروط التي تضعها المؤسسات في تقديم القروض وهو ما يوضح التباطؤ في تطبيق البرامج الإصلاحية في كل ا الات.

فيما يخص الجزائر,المساعدات المقدمة لها نوعا ما ضئيلة ادا ما قورنت بما تم تقديمه لكل من المغرب وتونس زهدا رغم المكانة الإستراتيجية للجزائر في الساحة المتوسطية لكن التخلف الذي لحق بالاقتصاد الجزائري في تلك الفترة والأزمة الاقتصادية مع تراجع سعر البترول واعتماد الاقتصاد على الصادرات البترولية فقط هدا من الجانب الاقتصادي.سياسيا كانت الجزائر في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي الأمر الذي أدى بالدول الأوروبية لعم المغامرة .

برنامج ميدا MEDAII 2

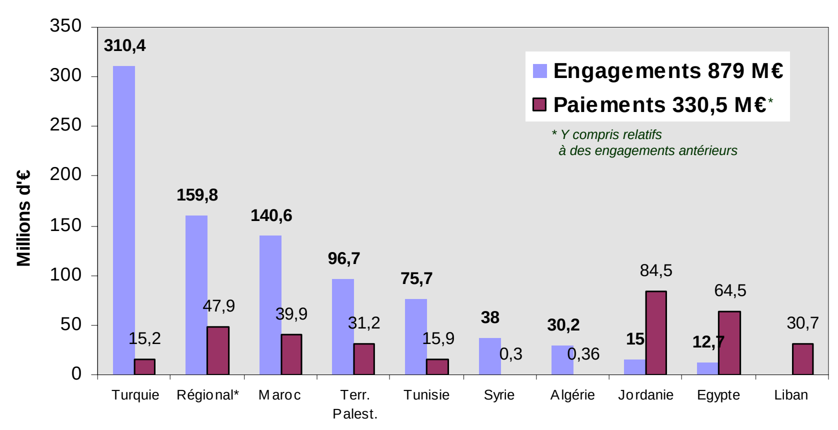
-نلاحظ أن هدا البرنامج عوض ببرنامج ميدا, الذي وافق عليه ا لس الأوروبي في نوفمبر 2000. يخص الفترة بين سنة 2000-2006.فهو برنامج متمم للبرنامج السابق.





MEDA II

Engagements et paiements 2000



** Assistance technique incluse*

10 février 2002 13

من تحليلنا للمخطط,نستنتج أن المساعدات المقدمة للجزائر التي قدمت فعلا لا تتجاوز ما قيمته المليون اورو,وهو ما يبين تراجع الاهتمام بالاقتصاد الجزائري لعدة أسباب.غالبا هي أسباب أمنية و سياسية.

بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية في هده الفترة اتجهت نحو دول الشرقية لأوروبا والتي أصبحت منافسة للدول العربية والمتوسطية في استقطاب المساعدات والاستثمارات الأوروبية.

يمكن أيضا ملاحظة الاختلال في تحقيق البرنامج, وهذا راجع إلى التطبيق الجيد للبرنامج من طرف بعض الأطراف(تونس والمغرب) وتخلف البعض الأخر.

برنامج فيميب FEMIP

لدول الاتحاد الأوروبي أداة إضافية تؤثر ا في الاقتصاديات دول البحر المتوسط,حيث من تاريخ إنشائه في في برشلونة بتاريخ مارس 2002 . هدا البرنامج المسمى فيميب هدفه الأساسي هو تحفيز الاستثمارات لصالح القطاع الخاص في منطقة المتوسط في ظل ظهور منطقة التبادل الحر في 2010.

فالبنك الأوروبي لديه ثلاث مراكز أو وحدات دائمة في المنطقة المذكورة, الأمر الذي سيساعد على تحقيق و تجسيد التعاون مع الدول الشريكة و تسهيل عملية تحقيق ومتابعة الاستثمارات

- مركز القاهرة بمصر (أفتتح في أكتوبر 2003).
- مركز تونس(ديسمبر 2004).
- مركز الرباط بالمغرب(بداية 2005).

فا لمس أوروبي قرر في 2003\12/12 و من أجل تقوية هدا البرنامج فيميب لمدة 3 سنوات بإعطائه قدرات تدخل في مجال المساعدة التقنية و capital risque

فقد قدرت قيمة الأموال المضمونة من طرف دول الإتحاد الأوروبي ب 6520مليون€. وقد تحصلت الجزائر في سنة 2004 على ما يقارب 125مليون€.

إن التنوع الذي يتمتع به الصندوق الاوروومتوسطي للاستثمار الخاص فيميب يعطي عدة أدوات مالية نوعا ما مفقودة في هده المناطق لصالح الاقتصاديات المحلية من بين هده الأدوات المالية

1- قروض على المدى الطويل.
2- capital risque.

و هدا بشروط مالية محفزة أيضا طرح الاتحاد الأوروبي للوجود عدة صناديق للمساعدة المباشرة منها

- الصندوق المساعدة التقنية: الذي ظهر في سنة 2004, و قد تم توقيع 20 عقد بقيمة 13.8 مليون اورو.
- الذي ظهر في 2005, صندوق الضمان الذي تطور نتيجة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بقيمة 760 مليون أورو(أي ما يعادل نسبة 35 % من تدخلات الصندوق),و الباقي خصص للهياكل التالية(نقل 660 اورو,و250مليون أورو لقطاع الطاقة,و250 مليون للبيئة).

إن تمويل البنك لأوروبي للاستثمار,عن طريق صناديقه المفتوحة,وصل إلى قيمة قياسية الى ما يقارب 2,2مليار اورو في سنة2004 مقابل 1,9 مليار اورو في سنة 2003 و1,8 مليار اورو في سنة 2002.

Engagements par pays (en M€)

Pays 2004

Algérie 12,5

Egypte 688,4

Jordanie 100

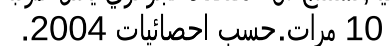
Liban 105

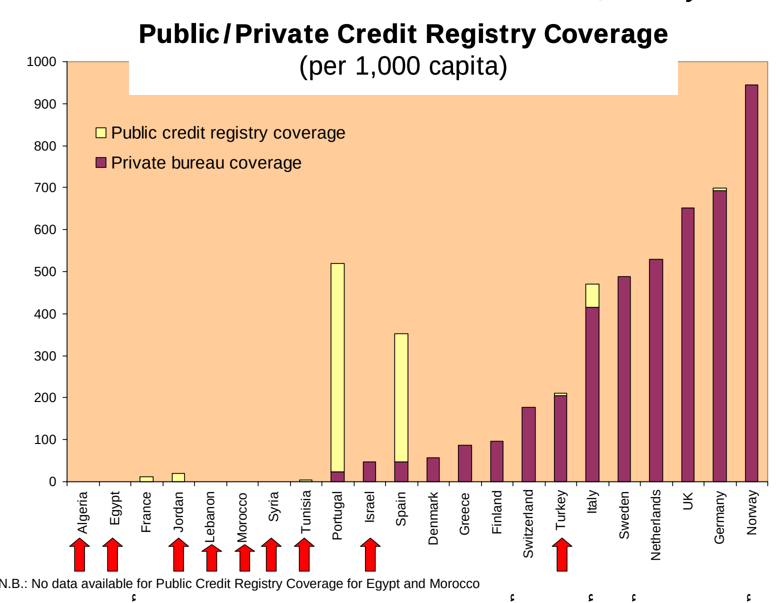
Maroc 241

Syrie 200

Tunisie 184

من تحليلنا للمعطيات الرقمية,نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يحتل المرتبة الأخيرة وبعيدا كل البعد عن قيمة المساعدات المقدمة لأخر دولة في السلسلة بما يفوق نسبة 10 مرات.حسب احصائيات 2004.





من ملاحظة الشكل البياني أعلاه, يمكن أن نتأكد من أن القروض الممنوحة سواء كانت عمومية أو خاصة وصلت إلى درجة عدم ضما ا في الجزائر خصوصا, نفس الحالة ملاحظة لدى معظم الدول العربية.الأمر مختلف إذا ما قورن مع الدول الأوروبية حيث نجد أن قيمة القروض الخاصة في النرويج تكاد تكون مضمونة كليتا.

الخلاصة إن التطور الاجتماعي الذي تطمح إليه كل الأنظمة العربية يجب أن يمر عبر الرفاهية الاقتصادية التي تسمح للفرد بان يحقق متطلباته اليومية وان يشبع رغباته الاستهلاكية. وبسبب التجربة التي خاضتها معظم الدول العربية في تطوير اقتصاديا ا على الصناعة الثقيلة والتي أثبتت فشلها,وذا ما نظرنا إلى التجربة الايطالية والتركية والنتائج المحققة من تطبيقهما إلى سياسة تنموية اقتصادية تعتمد على الصناعات المتوسطة والصغيرة وعلى الإبداع الفردي المطلوب والملاحظ في هذا النوع من المؤسسات.

وبالرجوع إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت ا الاقتصاديات العربية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول.هذا يجبر الأنظمة العربية على إتباع سياسات اقتصادية,تجارية وصناعية لا تعتمد على الأموال الطائلة .

أنه من المستحسن أن تستغل الدول العربية, أنظمة كانت أو مؤسسات, المساعدة المالية والتقنية للارتقاء إلى مستوى عالمي من التنافسية.

المراجع

L'aide financière européenne en mediterannee .MEDA ; JUMELAGES§.FEMIP .euromed 10/05/2005.

-environnement des affaires et investissement dans la région du moyen orient – Afrique du nord. Euromed, marseille07/11/2003.

- convention régionale sur le partenariat euro-mediterraneen, Jordanie, 10/02/2002.

Riolacci, j-p, "Le rôle des banques internationales dans la modernisation industrielle, aux cotés des financements multilatéraux", convention du caire 2005.

-Euro-med partnership and financial cooperation, the role of the European investment bank.